الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-06

الشروق

المترشحون في سباق لاستدراك مصير ترشحهم

هذه هي الأحزاب الأكثر تضررا من "زبر" القوائم

محمد مسلم

قطع "مزير" السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بمساعدة تحقيقات الأسلاك الأمنية المختصة، رؤوس المئات من المترشحين للانتخابات التشريعية المرتقبة في 12 جوان المقبل، الذين اشتبه في علاقتهم بالمال الفاسد والأوساط المالية المشبوهة، وأمور أخرى.

ووفق معلومات رصدتها "الشروق" من مصادر على علاقة بهذا الملف، فإن حزب جبهة التحرير الوطني يأتي في مقدمة الأحزاب المتضررة من مقصلة هيئة محمد شرفي، ويأتي بعده حركة البناء الوطني، ثم التجمع الوطني الديمقراطي ثالثا، وجبهة المستقبل في المرتبة الرابعة.

وبالنسبة للحزب العتيد، فإن عدد المترشحين الذين تم إسقاطهم بعد دراسة ملفاتهم على مستوى سلطة الانتخابات، يقدر بحوالي 75 مترشحا، حسب القيادي وعضو المكتب السياسي المكلف بالتنظيم، رشيد عساس في تصريح لـ"الشروق".

بعض المترشحين الذين تم رفض ترشحهم من قبل السلطة الوطنية للانتخابات على مستوى الحزب العتيد، تمكنوا من الحصول على قرارات من العدالة تعيد إدماجهم في العملية الانتخابية، ويقدر عددهم بنحو 13 مترشحا، حسب عساس، الذي أكد أن هناك من تم استبدالهم بمترشحين آخرين، ممن أعتقد أنه ميؤوس من احتمال حصولهم على أحكام وقرارات من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، فيما لا تزال البقية الباقية تصارع على مستوى المحكمة الإدارية ومجلس الدولة من أجل إسقاط ما شاب ملفاتهم من شبهات.

ووفق الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، في تصريح لـ"الشروق"، فإن عدد المترشحين الذين أسقطت أسماؤهم من قوائم الحزب يقدر بنحو 58 مترشحا، لم يتمكن منهم من العودة إلى السباق لحد الآن، إلا 15 مترشحا بعد لجوئهم إلى المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، فيما ينتظر البقية مصيرهم خلال الأيام القليلة المقبلة، وألا تتعدى موعد التاسع من الشهر الجاري.

كما رفضت السلطة المستقلة قوائم حزب صوت الشعب بالعاصمة، لرئيسه النائب السابق، لمين عصماني، قوائم الحزب في كل من العاصمة ووهران وتمنراست، وبررت رفضها لقائمة تمنراست لأسباب إدارية، في حين بررت السلطة رفضها لقائمتي العاصمة ووهران بتضمنهما أسماء مشبوهة.

وأظهرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هذه المرة صرامة غير مسبوقة في التعامل مع ملفات المترشحين الذين لهم علاقة بأوساط المال والأعمال المشبوهة، فالغالبية المطلقة من المترشحين المقصيين، الذين تم تسريب أسمائهم معروفون بعلاقاتهم بالأوساط المالية، وفق التبريرات التي قدمتها السلطة للمعنيين.

واستندت هيئة محمد شرفي في "زبرها" لقوائم المترشحين إلى نص قانوني واضح وصريح، بحيث تنص الفقرة السابعة من المادة 200 في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات على "ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية"، وهو التزام سياسي كان قد رفعه الرئيس عبد المجيد تبون في حملته الانتخابية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

بعد قرارات المحاكم الإدارية لصالح مرشحين مقصين

سلطة الانتخابات تلجأ إلى مجلس الدولة

باشرت السلطة المستقلة للانتخابات إجراءات الطعن في قرارات محاكم إدارية أعادت الاعتبار لمرشحين لتشريعيات 12 جوان، كانت رفضت ملفاتهم، تنفيذا لتعليمات صدرت عن رئيس السلطة توصي باللجوء إلى المحاكم الإدارية للاستئناف (مجلس الدولة).

ج. فنينش

● استفيد من مصادر سياسية ومن السلطة، بأن المنسقين الولائيين في عدة ولايات قدموا أو يستعدون لتقديم نقض في قرارات صادرة عن محاكم إدارية لإعادة الاعتبار لمجموعة من المرشحين كانت السلطة حرمتهم من الترشح لأسباب متعددة.

وتستهدف الطعون أساسا ملفات بررت فيها محاكم إدارية قراراتها بعيوب إجرائية، مثل إصدار القرارات بعد انتهاء الآجال التي حددها قانون الانتخابات وهي 8 أيام من تاريخ إيداع ملف الترشح بحسب أحكام المادة 206 الفقرة الثانية التي تنص على أنه "يجب أن يبلّغ قرار الرفض تحت طائلة البطلان خلال ثمانية كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح يعد الترشيح مقبولا بعد انقضاء هذا الأجل". وبحسب مصادرنا، فإن المحاكم الإدارية تكون أغفلت الاستناد إلى التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات في 22 أفريل الماضي، والذي منح المحاكم مهلة إضافية مدتها 4 أيام، (12 يوما في المجمل) لإصدار قراراتها، تبعا لتمديد آجال إيداع الملفات الصادر في اليوم ذاته بـ4 أيام.

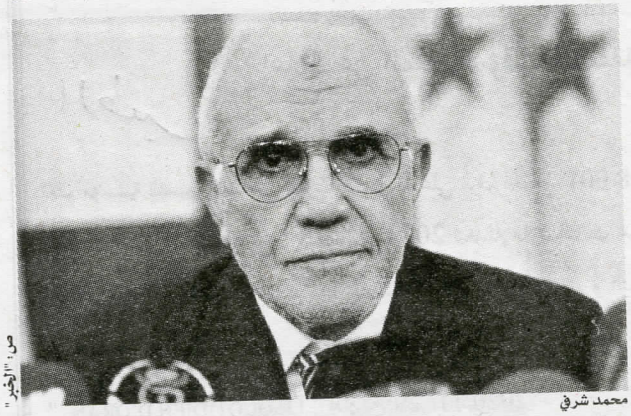
محمد شرفي

واستفيد من مصادرنا بأن عدة مرشحين استغلوا هذه الثغرة لإعادة الاعتبار لهم والحصول على أحكام تتيح لهم العودة للسباق. كما سجل في حالات حصول مرشحين (غالبيتهم من الأحرار) يقعون تحت طائلة البند المتعلق بوجود صلات مع المال السياسي (المادة 200 من قانون الانتخابات)، ومرشحين محل ملاحقات قضائية، منهم منتخبون محليون حصلوا على "براءة"، على حق المشاركة رغم تحفظ السلطة عليهم.

وأتاح قانون الانتخابات في مادته 206 للمرشحين وللسلطة على السواء اللجوء إلى المحاكم الإدارية للاستئناف للطعن في القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية. حيث جاء أنه "يمكن الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف خلال ثلاثة أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم"، و"يكون قرار المحكمة الإدارية للاستئناف غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن"، أي أن الحكم نهائي.

ج. ف

الحياة
ELHAYATONLINE

بسبب إسقاط الكثير من القوائم الانتخابية

رؤساء 6 أحزاب يريدون لقاء عاجلا مع شرفي

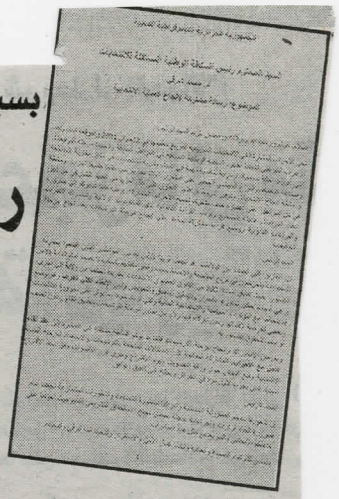

ب. سليم

» عبّر رؤساء 6 أحزاب مشاركة في الانتخابات عن غضبهم من إسقاط بعض القوائم المترشحة، ودعوا، في رسالة وجهوها أول أمس الثلاثاء إلى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي إلى اتخاذ إجراءات وصفوها بـ"العاجلة"، لتصحيح ما أسموه القراءة القانونية لدى المندوبيات الولائية واستدراك الثغرات القانونية ووضع قراءة مشتركة، تساعد على إنجاح مرحلة الترشيحات بعد نجاح مرحلة التوقيعات.

ووقع الرسالة رؤساء 6 أحزاب هم جيلالي سفيان رئيس حزب جيل جديد، وعبد الله جاب الله رئيس جبهة العدالة والتنمية، وعبد الرزاق مقري رئيس حركة حمس ولمين عصماني رئيس حزب صوت الشعب وعبد القادر بن قرينة رئيس حركة البناء الوطني والطاهر بن بعيبش رئيس حزب الفجر الجديد.

وقال هؤلاء في رسالتهم التي تسلمها شرفي أول أمس، إنّ التقارير التي تصلهم قد تجعل فريقا من المواطنين الذين اقتنعوا بالانتخابات ينخرطون في مربع المقاطعة والإحباط، بسبب رفض ملفاتهم لأسباب لا تصمد أمام المادة 34 من الدستور، حيث تطبق المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات بطريقة تختلف من ولاية لأخرى، حسب قولهم. ودعا هؤلاء إلى إجراء حوار لتجاوز هذه المشاكل، بدلا من الإلغاء التام للقوائم.

وطالب هؤلاء رئيس السلطة محمد شرفي، بضرورة عقد لقاء عاجل مع الأحزاب المشاركة في الانتخابات، لمعالجة الاختلالات المتعلقة بالترشيحات والاستعداد لمرحلة الحملة الانتخابية، وفتح النقاش حول ورقة التصويت ويوم الاقتراع وطرق فرز الأصوات، وفق نمط الاقتراع الجديد.

وقال رؤساء الأحزاب الستة في رسالتهم، أنّ شعورهم بحجم المسؤولية السياسية وإدراكا للتحديات والتطورات المتسارعة، تدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان نجاح الاستحقاق التشريعي القادم.◆

الحياة
ELHAYATONLINE

هيئة شرفي تواصل "غربلة" ملفات الترشح

لأوّل مرّة ... تشريعيات من دون "مُعمّري البرلمان" ورجال "الشكارة"

» قوائم انتخابية عديدة خارج السباق

»أسابيع قليلة تفصل البلاد على محطة مهمة ومصيرية، ويتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 12 جوان المقبل، وتواصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عملها على قدم وساق لغربلة ملفات الترشح على أن يتم الفصل فيها هذا الأحد المصادف لـ9 ماي.

وسيكون الجزائريون على موعد مع استحقاقات استثنائية مختلفة تماما عن سابقتها بعد تعديل قانون الانتخابات، وكذا الشروط التي سطرتها هيئة محمد شرفي.

الاستحقاقات التشريعية المقبلة ستضع حدا نهائيا لكل الممارسات السابقة، من خلال جملة الشروط والضوابط التي تم تحديدها، بحيث سيغيب عن البرلمان القادم أصحاب المال بعد أن اشترطت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ألّا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية.

وسيغيب عن البرلمان المقبل "المُعمّرين" بعد منع النواب "القدامى" من الترشح، بحيث يشترط ألّا يكون المترشح قد مارس عهدتين برلمانيتين متتاليتين أو منفصلتين طبقا للقانون العضوي للانتخابات، وبالتالي وضع حد نهائي للنواب الذين "عمّروا" في قبة "زيغود يوسف" لسنوات طويلة.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، قد تعهد بوضع حد نهائي لـ"الشكارة" في الحملة الانتخابية، مؤكدا أن مصالحه ستشرع في إجراء تحقيقات قضائية في مصادر تمويل الحملات الانتخابية.

يذكر، لقد تم استحداث لجنة مستقلة لدى السلطة المستقلة، مكونة من ممثلين عن المحكمة العليا ومجلس الدولة والهيئة الدستورية العليا لمكافحة الفساد لديها مهلة 6 أشهر، لإجراء تحقيقات قضائية حول مصادر التمويل وحول استعماله.◆

سلمى ساسي

ساحلي يدعو إلى إنجاح الانتخابات التشريعية

» جدّد الأمين العام للتحالف الوطني الجمهوري بلقاسم ساحلي، تأكيده على ضرورة توفير الجو المناسب والظروف المساعدة على تجسيد المكاسب المهمة للدستور الأخير وإنجاح الإصلاحات السياسية والانتخابية المقبلة، لا سيما الانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل، مشيرا إلى أنها تكتسي أبعادا وأهدافا استراتيجية لتحقيق التجديد المؤسساتي، وتعزيز البناء المؤسساتي للدولة والاستجابة للتطلعات المشروعة للمواطنين، وكذا تحقيق التفاف أقوى لجميع شرائح المجتمع حول المؤسسات الشرعية لدولته.

وأوضح ساحلي في بيان للتحالف الوطني الجمهوري، بخصوص استقبال قيادة الحزب للسفير رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر، "في إطار لقاءات الحوار والتبادل مع التمثيليات الدبلوماسية المعتمدة في بلادنا، استقبل الأمين العام للحزب الدكتور بلقاسم ساحلي، بالمقر المركزي للحزب بالجزائر العاصمة جون أوروورك، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، وقد كان اللقاء فرصة للحوار والتبادل حول القضايا التي تهم الطرفين، وكذا مستجدات الوضع الإقليمي والدولي".وأضاف ساحلي في بيانه "أنه استعرض المسار النضالي للحزب منذ تأسيسه في 05 ماي 1995 ومختلف المواعيد السياسية والوطنية التي شارك فيها، وكذا رؤيته الإصلاحية وتحليله للأوضاع الوطنية والإقليمية غداة ما سمي بالربيع العربي، كما جدّد الحزب مقاربته للتجديد الجمهوري ضمن جملة من التحولات الدستورية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية، مع ما يتطلبه الأمر من تعزيز للحوار ومواصلة لمساعي التهدئة والطمأنة، والانفتاح السياسي والإعلامي على الرأي والرأي المخالف، وكذا التدابير ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي من شأنها طمأنة الرأي العام وترميم الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة".◆

الشعب

العدالة أنصفت العديد منهم

المادة 200... مقصلة مترشحين «مشبوهين»

أفضت التحقيقات الأمنية إلى رفض مئات من ملفات الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني لأسباب عدّة، غير أن المادة 200 من القانون العضوي الناظم للاستحقاقات أخذت حصة الأسد من المبررات، حيث حصدت طموحات ورغبات مترشحين شباب وكهول، بطالين وموظفين، وأقصت المئات منهم بسبب أنّ «لهم علاقة بالفاسدين»، بالرغم من تدخل العدالة وإنصاف العديد منهم، وهم المترشحون المنتمون خاصة إلى الأحزاب السياسية التي كانت محسوبة على النظام السابق، على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

هيام لعيون

يستقبل العديد من المترشحين للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 12 جوان المقبل، منذ بداية دراسة ملفات الترشح، سواء المحسوبين على التشكيلات السياسية أو الأحرار، رفض ملفات ترشحهم بكثير من الفظاظة، معتبرين أن التحقيقات الخاصة لم تنصفهم، خاصة وأن الأحزاب السياسية اشتكت من تطبيق المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات التي تحدد شروط قبول المترشحين للتشريعيات.

وجاء الفقرة السابعة منها، «ألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية»، حيث «تفضي التحقيقات عادة إلى أن المترشحين ذوي صلة برجال الأعمال الفاسدين»، في حين يطالب المقصون بتقديم تبريرات ميدانية وبالأدلة، وليس تسويق اتهامات باطلة»، على حد تعبيرهم.

وبحسب المتابعين، فإن تطبيق المادة المذكورة جاء حرصا على تطهير القوائم النهائية من شبهة المال الفاسد، وتحصين العهدة المقبلة للمجلس الشعبي الوطني وبروز برلمان كفاءات خال من أي شبهة.

الأرندي: «بطالون وجامعيون شباب طالتهم المادة»

وفي الموضوع يؤكد صافي العربي، الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، في تصريح لـ«الشعب»، أنه من بين أهم أسباب رفض ملفات ترشح «الأرندويين» هو تطبيق المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات في فقرتها السابعة، بالرغم من أنها مبهمة لا تشير صراحة إلى أن كل من له علاقة برجال المال الفاسدين سيقصون من الترشح، مبرزا أنه على المعنيين بالأمر التحقق من القضية، فليس كل من يعرف رجل أعمال أو ارتشف قهوة معه، يصبح تابعا له أو تربطه به علاقة عمل».

وأضاف المتحدث، أن «مئات المترشحين كونت لهم شبهة بالمال الفاسد، بالرغم من أنهم موظفون وحتى بطالون ومواطنون عاديون، من بينهم شباب أقل من 40 سنة، تخرجوا السنة الماضية فقط، تم إقصاؤهم بموجب المادة سالفة الذّكر، غير أنّ العدالة أنصفتنا في الكثير من الحالات. مثلا، أول أمس، تم إنصافنا في ثلاث حالات من الجالية الجزائرية في المهجر، وأمس فقط في ولاية جيجل، إذ أنّنا نسترجع حقوقنا يوميا عن طريق العدالة».

وشدد صافي على أن «المادة في حدّ ذاتها لم تتكلم بتاتا عن المال الفاسد وعلاقة أي مترشح برجال المال والأعمال الفاسدين، وهو مصطلح لم نجده في الفقرة السابعة منها، إذ نعتبرها مبررا غير مقنع لإقصاء المترشحين ولا يستقيم مع الدستور، وحتى مع المادة في حد ذاتها التي لم تتكلم عن المال الفاسد ولم تدرج تلك الكلمة فيها، حيث حملت ما لا تطيق».

أخطاء إدارية...

إلى ذلك، تحدث ممثل الأرندي عن حالات أخرى لإقصاء مرشحيهم، تتعلق بأخطاء إدارية ناتجة عن البيروقراطية، حيث أكد أن هناك مترشحين انتخبوا في مراحل سابقة ويحوزون على بطاقة الناخب ورفضت ملفاتهم بداعي أن أسماءهم غير مسجلة في القوائم الانتخابية، وهو ما نعتبر أننا ندفع ضريبة الأخطاء الإدارية، ما جعلنا أيضا نتحمل مشقة الطعون التي رفعت إلى الجهات القضائية المختصة، حيث أنصفتنا كذلك، فالمادة 206 ـ بحسبه ـ تتكلم صراحة عن التعزيز القانوني والصريح وهو ما لا يوجد حيث تقول: «يتعين أن يكون رفض أي ترشيح أو قائمة مترشحين، حسب الحالة، معللا تعليلا قانونيا صريحا بقرار من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة أو منسق السلطة لدى الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج».

وفي ذات السياق، تعددت مبررات إقصاء المترشحين المنتمين للتشكيلات السياسية أو المستقلين، منها مشكل الإقامة، شهادة السوابق العدلية، وملفات أعضاء البلديات المجمدة، فضلا عن عدم تأدية الخدمة الوطنية، مثلما حدث لمرشح الأفلان وأمينه العام أبو الفضل بعجي، إلى جانب عدم بلوغ النصاب في جمع التوقيعات، وغربال السلطة الذي طال قوائم التوقيعات المزدوجة، وغيرها من المبررات التي ساهمت في إقصاء عديد المترشحين عبر 58 ولاية من الوطن.

جدير بالذكر، أن آخر أجل للفصل في ملفات قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة يوم 9 ماي المقبل، بحسب ما كشفت عنه رزنامة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

تقدموا بطعون ويتوزعون على أربع ولايات

القضاء الإداري يعيد 8 مترشحين من «الأفلان» أقصتهم سلطة الانتخابات

أنصف القضاء الجزائري العديد من مترشحي حزب جبهة التحرير الوطني «الأفلان» لتشريعيات الثاني عشر جوان المقبل، أقصتهم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من الترشح.

وقالت مصادر رسمية من الحزب، إن ثمانية مترشحين من حزب «الأفلان»، أودعوا ملفات ترشحهم للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم الثاني عشر جوان المقبل، أقصِيوا من طرف المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة، لأسباب اعتبروها غير مقبولة، مما جعلهم يتجهون نحو القضاء الإداري لتقديم الطعون، وهي طعون - تضيف مصادر «النهار»- قد قوبلت بالإيجاب، وأكدت على أن القضية محل الطرح، سجلت في أربع ولايات من الوطن، وهي بومرداس وتيبازة وبرج بوعريريج وسطيف، وأشارت إلى ملف ترشح زكريا بوقطاية، إبن عضو المكتب السياسي السابق، الصادق بوقطاية، تم قبوله من طرف السلطة، عكس ما روّج له.

وحسب مراجع «النهار»، فإن جبهة التحرير الوطني بصدد إحصاء عدد المقصيين من قوائم الترشيحات وتعويضهم بآخرين تحسبا للاستحقاقات القادمة.

وكانت السلطة الوطنية للانتخابات، قد أبلغت الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، بقرار رفض ملف ترشحه للتشريعيات بأسبوع بعد إعلانه الانسحاب، حيث بررت السلطة قرارها بغياب وثيقة تثبت أداء المعني لواجب الخدمة الوطنية.

وأكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مؤخرا، أن الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 12 جوان المقبل، رهان حيوي سيخوضه الشعب بإرادته الحرة والسيّدة لبناء مؤسسات «قوية وذات مصداقية».

وشدد على أن هذا الاستحقاق الوطني الهام، تمت إحاطته بكافة شروط النزاهة والشفافية، كما تم تسخير له الإمكانات اللازمة ليؤدي الناخبون واجبهم في كنف السكينة والثقة في المستقبل.

وأهاب بالمترشحين في القوائم المنتمية للأحزاب وتلك الحرة لخوض غمار الحملة الانتخابية في ظل ما تمليه ضوابط التنافس الشريف وأخلاقيات النشاط السياسي، داعيا الشعب الجزائري، إلى اختيار ممثليه من النساء والرجال في المجلس الشعبي الوطني من الجديرين بحمل الأمانة وذوي الكفاءة والدراية بالشأن العام الموثوق في سيرتهم، وأن «يجعلوا من هذا الاستحقاق موعدا لإعلاء صوت الديمقراطية والمواطنة من أجل التغيير بالإرادة السيّدة للشعب الجزائري الأبي».

حبيبة محمودي

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الرئيس تبون أمر بتعليق نشاطات الوزراء خلال الحملة الانتخابية

الكلمة للمترشحين فقط.. والقرار للناخبين

■ حياد كامل للإدارة والحكومة ضمانا لنزاهة التشريعيات ■ مؤشر جديد على توفير كلّ شروط شفافية الاستحقاق

حرص رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مع بداية العد التنازلي لموعد الانتخابات التشريعية، على متابعة الاجراءات المرافقة لتنظيم هذا الاستحقاق في ظروف ملائمة ونزيهة، بتوفير كل الشروط الكفيلة بنجاحها وإزالة كل المظاهر المشبوهة التي اعترت التجارب السابقة مما أثر على مصداقيتها.

مليكة. خ

وانصبت التوجيهات التي أسداها الرئيس تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، على مراعاة الحياد بتوقف كل النشاطات الميدانية لأعضاء الحكومة قبيل وخلال الحملة الانتخابية.

ويأتي قرار رئيس الجمهورية، في سياق التعهدات التي أطلقها بخصوص ضمان عدم تدخل الهيئات الرسمية في السباق الانتخابي، خصوصا في ظل تسجيل إقبال كبير للتشكيلات السياسية والقوائم الحرة على إيداع ملفات الترشح، مما دفع برئيس الجمهورية، إلى تمديد آجال الإيداع بخمسة أيام اضافية تلبية لطلب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وإذا كان طلب التمديد عكس الضغط الكبير الذي واجهته سلطة الانتخابات، فإنه هدف أيضا إلى منح وقت إضافي لبعض الأحزاب السياسية الفتية خاصة والمترشحين ضمن القوائم المستقلة، التي تعذّر عليها استكمال جمع التوقيعات ومن ثم النصاب المطلوب.

وجاء ذلك في وقت تعمل فيه مصالح تنظيم الانتخابات على التدقيق في أسماء المترشحين للانتخابات لسد المنافذ أمام محاولات تسلل المال الفاسد في عدد من التشكيلات السياسية، حيث شدد الرئيس تبون، في هذا السياق على ضرورة وضع حد لثقافة "الشكارة" التي انتقصت من هيبة الأداء البرلماني خلال العهدات السابقة.

وركز الرئيس تبون، على ضرورة استعادة ثقة الشارع من خلال تأطير عملية الترشح منذ بدايتها لتفادي تسلط رجال المال على المشهد السياسي، تجلى ذلك من خلال تحديد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، شهر مارس الماضي، شروط الترشح للانتخابات وكان على رأسها بأن لا يكون المترشح معروفا لدى الرأي العام بصلته بأوساط المال والأعمال.

وتتبع هذه القناعة من كون أن السياسة تبقى خطا أحمر ولا مجال لتكرار سيناريو التجاوزات المسجلة خلال التشريعيات الماضية في فترة النظام السابق، حيث سبق لرئيس الجمهورية، أن أكد بأن "المال الفاسد لايزال يسري ويؤثر في المجتمع وهو من يختلق التظاهرات والمظاهرات، وهو من يوصل بين العصابة التي في السجن وبين الأطراف الخارجية ممن تتآمر على الجزائر".

وكانت فترة الحكم البائد . برأي مراقبين . فارقة من حيث درجة تدخل رجال الأعمال في توجيه السياسة الداخلية، وهو ما تحاول السلطة الحالية مراجعته، خصوصا وأن الرئيس تبون، كان من بين ضحايا هذا التدخل عندما انتقد علانية استشراء المال الفاسد عندما كان وزيرا أول لمدة ثلاثة أشهر سنة 2017، حيث أقيل بسبب تصريحاته الجريئة، ليدفع بذلك ثمن نيته المعلنة بمهاجمة هذا الارتباط بين بعض رجال الأعمال وكبار السياسيين.

وهو ما جعل رئيس الجمهورية، يعد في برنامجه الانتخابي بالفصل بين المال والسلطة قائلا بأن "الدولة هي الدولة والمال هو المال"، مشددا في ذلك على ضرورة اعتماد معايير الكفاءة في تسيير الشأن العام، من خلال ضمان النوعية في الترشيحات والمساواة بين الجنسين وكذا منح الفرصة للشباب والأحزاب الفتية.

وحرص الرئيس تبون، خلال استقبالاته للأحزاب السياسية للتشاور بخصوص القضايا الوطنية والاستحقاق القادم، على توفير فرص متكافئة بين مختلف التشكيلات الوطنية، غير آبه بالمعيار التقليدي الذي يفرق بين الأحزاب التقليدية والحديثة النشأة في سياق إرساء معالم جديدة للممارسة السياسية.

واذا كان رئيس الجمهورية، قد سبق له أن فنّد في وقت سابق نيته تأسيس حزب سياسي، فقد أكد مؤخرا عدم دعمه لأي جهة كانت خلال التشريعيات القادمة، مطمئنا بالقول "لا أميل لأي طرف كان"، في حين أكد بأن "الجميع سواسية وأن عهد الكوطات، انتهى".

بناء مؤسسات قوية ذات مصداقية

وأوضح الرئيس تبون، في لقائه الإعلامي الأخير مع بعض ممثلي وسائل الاعلام الوطنية، أنه مهما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات فالأهم أن تكون نزيهة وشفّافة وتفرز من يستحق ثقة الشعب، قائلا في هذا الصدد "نأمل أن يدرك الشعب الجزائري أننا بصدد بناء دولة جديدة يكون هو أساسها من خلال اختياراته".

ويراهن القاضي الأول في البلاد، من خلال التشريعيات المقبلة التي تعد ثاني ورشة سياسية يفتحها، بعد تنظيم الاستفتاء على تعديل الدستور على رسم خارطة سياسية جديدة لبناء مؤسسات قوية وذات مصداقية.

وشدد رئيس الجمهورية، في رسالته للعمال بمناسبة يومهم العالمي المصادف للفاتح ماي، على أن "هذا الاستحقاق الوطني الهام تمت إحاطته بكافة شروط النزاهة والشفافية، كما تم تسخير له الإمكانيات اللازمة ليؤدي الناخبون واجبهم في كنف السكينة والثقة في المستقبل"، كما أهاب بالمترشحين في القوائم المنتمية للأحزاب والحرة لخوض غمار الحملة الانتخابية في ظل ما تمليه "ضوابط التنافس الشريف وأخلاقيات النشاط السياسي".

ودعا الرئيس تبون، الشعب الجزائري، إلى اختيار ممثليه من النساء والرجال في المجلس الشعبي الوطني من "الجديرين بحمل الأمانة وذوي الكفاءة والدراية بالشأن العام الموثوق في سيرتهم، وأن" يجعلوا من هذا الاستحقاق موعدا لإعلاء صوت الديمقراطية والمواطنة من أجل التغيير بالإرادة السيّدة للشعب الجزائري الأبي".

المادة 200 ظلمت الكثير.. ولا بد من مراجعة قرارات الإقصاء

وفي تعليقه حول المادة 200 من قانون الانتخابات الجديد، قال رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة بأنها أثارت جدلا واسعا، وحفيظة الجميع، وقال بأن الجزائر الجديدة لا تبنى بهذه التصرفات، مشيرا إلى أن 5 مرشحين باسم الحركة في ولاية الجلفة أسقطتهم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحت ذريعة مخالطة أصحابها لرجال الأعمال، وهم في حقيقة الأمر -يضيف بن قرينة- من عامة الناس لا يملكون سوى قوت يومهم، ولا تجد في حساباتهم البنكية أو البريدية مبلغا يتجاوز 50 ألف سنتيم، وأنه رغم الآلام والإيذاء والجرح الذي سببه لنا هذا الإجراء إلا أنه لا يسمع من حركته أية كلمة سوء لمؤسسات الجمهورية والأمنية "لأننا نقدرها ونحترمها، ونقدر أداء مهامها، بل نثمن أداء تلك المؤسسات الخمس: الاستخبارات والدرك الوطني، وجهاز الشرطة والعدالة، وأي تحقيق إداري من أية مؤسسة من مؤسسات الدولة الجزائرية، وأي تصرف منها نعده من باب الخطأ ولا القصد"، وأنه لا يتهجم إطلاقا على مؤسستنا الرسمية، لأن المساس بها هو مساس بأساس استمرارية الدولة الجزائرية" وأضاف "سبق أن أسقطت أسماء في القائمة في تشريعيات 2017، واتهم أستاذ التعليم من ولاية البليدة بأنه من مجاهدي الأفغان وشهد في حقه قاض، وأنه رغم ذلك لم يجرم جهاز العدالة"، هذا وطالب بن قرينة رئيس الجمهورية فتح تحقيق في المسألة لجميع القوائم التي إسقاطها بهذه الولاية، وليس فقط قائمة البناء الوطني، لنعرف من صاحب المصلحة في إسقاط 5 مترشحين من حركتنا في ولاية الجلفة، و8 آخرين في باقي الولايات، كما يطالب رئيسة مجلس الدولة أن تدرس الملفات بكل موضوعية لا غير، مشيرا في السياق ذاته بأنه رغم انتهاء آجال الإيداع إلا أنه تم إسقاط شخص من القائمة بولاية الجلفة أمس، وأن الذين اتهموا مرشحي الحركة بأنهم يهددون الوحدة الوطنية سنة 2017 تم قبلوهم اليوم لخوض الاستحقاقات المقبلة، داعيا رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأن يراجع المسألة كما فعل بأحدهم.

الاستحقاق السياسي.. عنوان للالتزام

دعا رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، إلى جعل الاستحقاق السياسي عنوانا للالتزام الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز الأحقاد والحسابات والاضطهاد والانطلاق نحو ثقافة الدولة، مؤكدا أن تجسيد الأمن القومي يبدأ من الأمن الانتخابي الذي يكون طريقا نحو جزائر جديدة.

وشدد بن قرينة في كلمته، أمس، لدى نزوله ضيفا على "منتدى الحوار" على ضرورة: "عتق الجزائر من الممارسات الانتهازية والابتزازية، في الممارسات الحزبية والنخبوية في تسيير الدولة بالأمزجة، تلك الممارسات التي صنع تقليدها حكم العصابة، ويجب أن نسعى جميعا سلطة ومعارضة للتخلص منها".

منافسة شريفة في الانتخابات

وطالب رئيس حركة البناء الوطني بضرورة: "احترام المنافسة السياسية الشريفة، كون التوقيعات هي أول امتحان، وهي انتخابات مسبقة، ومن لم يزكه المواطنون لا تغير القوانين من أجله.

وأفاد بن قرينة قائلا: "نحن نصنع تقاليد انتخابية جديدة مثل وضع الحزب في خدمة المواطنين من حيث المناصب وليس بالشعارات، تشجيع النخب على الانخراط في العملية السياسية ومحاربة سياسة التيئيس والسلبية والانعزالية (عدم التبراح والدعاية للسلبيات والنقائص بل اقتراح الحلول والسعي لحلها في صمت)".

نحرص على التحالفات ونمد يدنا للجميع

وحول التحالفات، أكد رئيس الحركة: "نحرص على التحالفات المحلية والوطنية القبلية للعملية الانتخابية وبعد صدور النتائج، ومن هنا نمد يدنا للجميع دون إقصاء ودون أحقاد ودون تصفية حسابات، من أجل الوطن، من أجل مصلحة المواطن، من أجل ميثاق أخلاقي للمنافسة الشريفة، ومن أجل تنسيق الجهود لمحاصرة بقايا العصابة التي لا زالت تحن للماضي بإفساد وتشويه الفعل الانتخابي، كما نهدف من خلال ذلك إلى حماية أصوات الشعب، ومن أجل إنجاز الاستحقاق الانتخابي وتعزيز الشرعية ودحر دعوات المراحل الانتقالية ومحاولات كسر المسار الدستوري".

التشريعات لاسترجاع الشعب للشرعية

وقال بن قرينة إن: "حركة البناء الوطني تتصدر المشهد السياسي على عدة مستويات، مستوى التجمعات الشعبية وعددها، وعلى مستوى التشاور مع المواطنين، وعلى مستوى حماية المسار الدستوري، وحتى على مستوى الدفاع عن استمرار الدولة بالدفاع عن مؤسسات الجمهورية، ثم إن ذلك التصدر للحركة بفضل التحامنا مع المواطنين، وسنعمل على الحفاظ على موقعنا ضمن احترام قواعد المنافسة الشريفة مع الأحزاب وكل المنافسين".

وبخصوص التشريعيات القادمة، أكد بن قرينة أن: "حركة البناء الوطني تعتبر وتسعى لأن تكون الانتخابات هي عملية استرجاع الشعب لقرار الشرعية، وهو سيمنحها لمن يثق فيه من البرامج والأشخاص، من أجل بداية بناء نظام سياسي جديد يضع أولى لبنات الجزائر الجديدة".

أخطاء بعض الوزراء سبب استمرار الأزمة

واعتبر بن قرينة في كلمته أن: "أخطاء بعض الوزراء على قلتها من جهة، والمحاولات الحثيثة لبقايا العصابة من جهة ثانية، وبؤس بعض النخب، ومحاولات اختراق السيادة هي السبب في استمرار وتمدد الأزمة والإرباك السياسي والاقتصادي والأمني".

لا تنازل عن ملف الذاكرة

من جانب آخر، أكد رئيس حركة البناء الوطني أن: "ذكرى استشهاد طالب عبد الرحمن بالمقصلة الاستعمارية هي رسالة متجددة لطلابنا بأن ينخرطوا في مشروع التغيير الديمقراطي والتعمير في البلاد كما انخرط أسلافهم في عملية التغيير والتحرير، وكذا للاستعمار إننا لا ننسى ولا نستطيع التنازل عن حقوقنا وسيادتنا، ولكن نسعى لتحقيق مصلحة أوطاننا في إطار الندية والاحترام المتبادل، كما ندعو السلطة أن تحمي موروثنا التاريخي وتعيد النظر في آليات تسيير ملف الذاكرة".

أطراف تستهدف الوحدة الوطنية يجب التصدي لها

وتوجه عبد القادر بن قرينة برسالة لكافة الأطراف، حيث قال: "رسالتنا للجميع أن نتعاون من أجل الأمن السياسي والأمن الغذائي والاقتصادي والفكري، وهي مسؤوليات قومية تلزمنا جميعا أفرادا وتنظيمات، سلطة ومعارضة".

وتابع يقول: "الوحدة الوطنية هي حصن الأمن القومي، والذين يريدون ضرب الوحدة الوطنية وتفكيك النسيج المجتمعي وتدمير الجبهة الداخلية وتشويه المرجعيات المجتمعية واستهداف مؤسسات الجمهورية.. إنهم بهذه الأفعال يخدمون أجندات استعمارية وأجندات التطبيع وأجندات الشركات المقتاتة على أزمات الشعوب، ولا بد من التصدي الحازم لهذه الأجندات".

برنامجنا واقعي وطموح

وبالحديث عن البرنامج الانتخابي للحركة، لخص رئيس الحركة البرنامج الانتخابي لتشكيلته السياسية من أجل دخول غمار التشريعيات القادمة، حيث أفاد قائلا: "اعتمدنا برنامجا طموحا وواقعيا يمكن بالتحالف للقوى التي تبنت الرواق الدستوري وبالتنسيق التام والانسجام مع مؤسسات الدولة الجزائرية أن يساهم في حل للأزمة وتحقيق طموحات الحراك الأصيل في إشاعة الحرية والديمقراطية ورفاهية المجتمع".

المرشحون وهيئة شرفي وجها لوجه أمام مجلس الدولة

"السلطة الانتخابية" تطعن في قرارات المحاكم الإدارية

قررت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الطعن في قرارات المحاكم الإدارية وذلك بعدما قررت هذه الأخيرة رفض بعض قرارات الإقصاء الصادرة عن المنسقين الولائيين للسلطة الانتخابية.

مسلسل المد والجزر بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمترشحين للانتخابات التشريعية المقبلة، يتواصل، ولكن هذه المرة على مستوى المحاكم الإدارية المختصة إقليميا وأيضا على مستوى مجلس الدولة، بعد أن قررت سلطة الانتخابات الطعن في الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية. وفي هذا السياق، تلقى منسقي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمات، من طرف رئيس السلطة محمد شرفي، يأمرهم فيها، بضرورة استئناف بعض الأحكام التي نطقت بها المحاكم الإدارية وذلك بعدما سجلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعض الأخطاء التي وقعت فيها بعض المحاكم الإدارية، هذه الاخيرة التي رفضت بعض قرارات الاقصاء الصادرة عن المنسقين الولائيين للسلطة الانتخابية، واعتبرتها المحاكم الإدارية مرفوضة من حيث الشكل، معتبرة أنها تجاوزت آجال رفض الملفات.

وحسب ما كشفت عنه مصادر من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فإن بعض المحاكم الإدارية على المستوى الوطني لم تأخذ بعين الاعتبار التعديل الأخير لقانون الانتخابات، والذي بموجبه مدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أجل إيداع الاستمارات والملفات بـ5 أيام، كما مدد أيضا 4 أيام إضافية لمندوبيات السلطة الانتخابية للرد على ملفات الترشح المرفوضة. وبعد أن وقعت بعض المحاكم الإدارية في هذه الأخطاء، التي كن شأنها أن تعيد مترشحين مرفوضين بسبب المادة 200 من قانون الانتخابات، خاصة الفقرة التي تنص على ضرورة أن لا تكون للمترشح علاقة بالمال الفاسد والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية وهي الفقرة التي على أساسها قررت مندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات إقصاء العديد من المترشحين. وستتوجه مندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات إلى مجلس الدولة للطعن في بعض الأحكام التي نطقت بها المحاكم الإدارية، والتي لم تقتنع بها سلطة محمد شرفي، وهو ما يجعل مسلسلة المد والجزر متواصلا، ويزيد من "السوسبانس"، بخصوص المترشحين والقوائم التي ستدخل بشكل رسمي غمار السباق على مقاعد المجلس الشعبي الوطني القادم.

للإشارة، فإن السلطات العمومية تصر على تطهير الساحة السياسية من كل المترشحين الذين لهم صلة بالمال الفاسد والأعمال المشبوهة وحتى من المنتخبين المحليين السابقين، الذين تورطوا في سوء التسيير على مستوى المجالس المحلية المنتخبة، سواء المجالس البلدية أو الولائية. وكل المؤشرات الحالية توحي أن المجلس الشعبي الوطني القادم سيكون جديدا بنسبة كبيرة وخاليا من النواب السابقين ومن حتى منتخبين محليين سابقين وهو ما يعني بالضرورة تجديد الطبقة السياسية بنسبة كبيرة، قد يعيد الأمل في العملية السياسية لدى المواطنين، خاصة وأنه تم التخلص من أحزاب أثقلت كاهل السلطة، ويتعلق بما يعرف سابقا بأحزاب الموالاة للنظام البوتفليقي. ومن جهة أخرى، يرى بعض المراقبين السياسيين، أن هذا الأمر من شأنه أن يضعف الهيئة التشريعية القادمة.

استنجدت بـ "الحرس القديم" لاستكمال القوائم

استخلاف "المقصين" يخلط حسابات الأحزاب

دخلت العديد من التشكيلات الحزبية والقوائم الحرة في سباق مع الزمن من أجل لعب أوراق جديدة فيما يخص قوائم التشريعيات، حيث باشرت العديد من الأحزاب الطعون لدى المحاكم الإدارية كما تستعد في انتظار ردود الجهات القضائية لطرح الأسماء البديلة واستخلافها حتى لا تضيع فرصة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان القادم قبل 18 أفريل الجاري. وسيكون جوكير الأحزاب أو القوائم الحرة الفرصة الثانية من أجل كسب رهان المرحلة الأولى وقبول الملفات على مستوى مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التي أسقطت عديد الأسماء في مختلف القوائم سواء الحزبية أو الحرة تحت عدة مبررات. وشرعت التشكيلات الحزبية والقوائم المستقلة في ضبط الأسماء الجديدة التي قد تعطي الفرصة لبعض الوجوه القديمة للعودة إلى قوائم الترشح من جديد وخوض غمار التشريعيات. وفي هذا السياق فقد أمر الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الطيب زيتوني بالشروع دون تأخر في تحضير ملفات ترشيحات جديدة لتعويض الأسماء التي تم إقصاؤها من قبل مندوبيات السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث وجه الأمين العام للأرندي مذكرة الى أمناء المكاتب الولائية ورؤساء اللجان الانتخابية والتحضير لاستخلاف المقصين من التشريعيات في أقرب الآجال وذلك في إطار تطبيق أحكام المادة 207 من الأمر رقم 21 ـ 01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، التي تنص على أنه في حالة رفض ترشيحات بصدد قائمة ما فإنه يمكن تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتجاوز 25 يوما السابقة لتاريخ الاقتراع أي قبل تاريخ 18 / 05 / 2021.

زهية رافع

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

L'ÉDITO

Une compétition loyale et intègre

Le rendez-vous décisif du 12 juin approche à grands pas. Il suscite un intérêt grandissant des compétiteurs, parmi la classe politique et les représentants indépendants. Les derniers chiffres révélés par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) l'attestent amplement. En course, 19 partis qui remplissent les conditions légales se préparent activement au coup d'envoi de la campagne électorale, prévue le 17 mai. La mobilisation électorale se décline également dans le dépôt des 2.400 listes de candidature (1.180 pour les partis politiques et 1.220 pour les indépendants). A l'étranger, le même engouement caractérise l'attachement de la communauté nationale présente avec 65 listes (61 pour les partis politiques et 4 pour les indépendants). Cette tendance lourde signifie indéniablement la débandade des prêcheurs de la fitna et du chaos embusqués dans le néo-hirak des dérives sectaires et, en signe d'impuissance caractérisée, versés dans une instrumentalisation éhontée de la contestation sociale. Toutes les tentatives qui visent, en réalité, à saborder le processus électoral sont vouées à l'échec. Face à une minorité dont il est désormais prouvé l'allégeance au projet de déstabilisation à visée néocoloniale, la majorité électorale a dicté le choix du changement qui inquiète tant, en revanchards invétérés, les résidus du régime pourri, les dépositaires du terrorisme destructeur et les séparatistes.
A la faveur de la légitimité constitutionnelle acquise par la présidentielle et l'adoption, le jour du 1er novembre, de la Constitution, la nouvelle Algérie est suffisamment armée pour réussir en toute confiance la bataille de la légitimité institutionnelle portée par le renouveau démocratique aux mains de la nouvelle génération compétente. En alliés irréductibles, la société civile et les jeunes universitaires sont les piliers du changement bannissant toute forme de discrimination, de marginalisation et de dévoiement du scrutin aux conditions de transparence, de crédibilité et de neutralité pleinement assurées. La constitutionnalisation de l'Anie, aux missions de surveillance et de contrôle des sources de financement renforcées, l'exigence d'impartialité du gouvernement, appelé à suspendre les activités sur le terrain dès le lancement de la campagne électorale, et l'appel de l'Anie à la participation des citoyens à l'encadrement de l'opération électorale préfigurent d'une compétition loyale, intègre et sans exclusive.

■ **Horizons**

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Législatives

Bataille juridique entre l'ANIE et les tribunaux administratifs

El-Houari Dilmi

Un recours a été déposé par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) auprès du Conseil d'Etat contre les jugements émis par les tribunaux administratifs au profit des candidats aux élections législatives du 12 juin dont les dossiers ont été rejetés dans un premier temps. En effet, des candidats dans plusieurs wilayas ont vu leurs dossiers rejetés par les délégués locaux de l'ANIE, avant d'introduire des recours auprès du Tribunal administratif territorialement compétent.

Les recours déposés par l'ANIE auprès du Conseil d'Etat, arguant «d'erreurs survenues dans les jugements rendus par les tribunaux administratifs».

Selon l'autorité de Mohamed Charfi, les tribunaux administratifs ont accepté dans la forme les recours introduits par les candidats exclus, estimant que les délégations locales de l'ANIE «n'ont pas respecté les délais légalement prévus». Or, pour l'autorité de Mohamed Charfi, il s'agit d'une fausse interprétation par les tribunaux administratifs de la dernière ordonnance présidentielle portant révision de la loi électorale, notamment l'article 200, sur le prolongement des délais de dépôt des candidatures de cinq (05) jours et quatre (04) autres jours pour les délégués locaux de l'ANIE, afin de statuer sur les dossiers déposés. Mais l'acceptation par les tribunaux administratifs des recours introduits par les candidats dont les dossiers ont été exclus pour des «liens avec l'argent sale», n'a pas été du goût du président de l'ANIE, c'est donc le Conseil d'Etat qui doit trancher sur cette bataille juridique qui oppose l'autorité de Mohamed Charfi et les tribunaux administratifs.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

LÉGISLATIVES ANTICIPÉES DU 12 JUIN

Plusieurs candidats écartés de la course

LA MAJORITÉ est tombée sous le coup de l'article 200 du Code électoral.

■ MOHAMED BOUFATAH

Beaucoup de listes de candidatures aux élections législatives du 12 juin, n'ont pas réussi à passer à travers le sas des commissions de validation des dossiers des délégations locales de l' Autorité nationale indépendante des élections(Anie). Leurs dossiers ne répondent pas aux conditions légales exigées par la loi électorale. Les membres de l' Anie s'appuient dans leur examen sur des enquêtes menées par les services de la cellule de traitement des informations financières (Ctrf), la Gendarmerie nationale et les renseignements généraux (RG) de la police. Les responsables des listes concernées par ces rejets ont déposé des recours auprès des tribunaux administratifs, sinon, en deuxième étape, auprès du Conseil d'Etat. D'après certains responsables politiques, le phénomène du rejet a pris de l'ampleur parce qu' au moindre soupçon de corruption, le candidat est exclu de la candidature. Le FLN est le parti le plus touché par ces rejets. La chargée de la communication du RND, concernée par ces rejets, a fait savoir, hier, que « 5 % de leurs candidats ont été écartés de la course ». Ces derniers sont tombés sous le coup de « l'article 200 du Code électoral ». Une partie d'entre eux, environ une quinzaine de candidats, a été rétablie dans ses droits, et ses candidatures sont maintenues, a-t-il ajouté. L'article 200 de la loi organique portant Code électoral stipule que « le candidat doit, entre autres, ne pas avoir fait l'objet d'une condamnation définitive à une peine privative de liberté pour crimes ou délits et non réhabilité, à l'exception des délits involontaires, justifier de la situation vis-à-vis de l'administration fiscale, n'étant pas connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme... ». Le responsable du mouvement El-Bina, Ahmed Dane a soutenu que « son parti qui n'est pas concerné par la corruption, a reçu moins d'une dizaine de notifications de rejets sur le territoire national, dont la majorité a été maintenue dans sa candidature après recours auprès des tribunaux administratifs ». Dans ce sens, un total de 24 dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain, à Tizi-Ouzou, a été rejeté. La commission de validation des dossiers de la délégation de l' Anie de la capitale avait notifié le rejet du dossier du secrétaire général du parti, Abou El Fadl Baâdji ainsi que la fille de Ahmed Boumahdi et d'autres. La commission a rejeté ces dossiers pour différents motifs, après les enquêtes menées conformément aux dispositions de la loi électorale. En outre, le président de l'Assemblée populaire de wilaya(APW) de Tipaza, Kourad Rachid, le président de l' Assemblée populaire communale de Koléa, Kouider Youcef, l'ancien P/APC de Fouka, Mohamed Belaïd, l'homme d'affaires, Maâmar Sirandi, et un membre de Comité central du FLN et ancien député, Miloud Fardi, qui ont voulu participer à la course à la députation ont été écartés. Plusieurs hommes d'affaires sont également écartés de la course à la députation. D'après le quotidien arabophone *Echourouk,* le propriétaire d'une minoterie à Biskra a été exclu de la liste du FLN en raison de poursuites judiciaires engagées à son encontre, il y a 5 ans de cela. Un autre importateur de viande, Farès Benaissa, ayant déserté le FLN pour se porter candidat sur une liste indépendante a également vu son dossier rejeté au motif de non-remboursement de prêt bancaire. Hakim Ghouini, un homme d'affaires activant dans le domaine du tabac, a vu sa candidature à la députation sur la liste du FLN présentée à M'sila rejetée en raison de son implication dans une affaire de corruption. L'homme d'affaires Djamel Maâtiski, qui s'est porté candidat sur la liste du FLN à Blida a été aussi écarté de la candidature à la députation. Pour rappel, le dernier délai de l'examen des dossiers de candidature est fixé au 9 mai prochain.

M. B.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

PAYSAGE POLITIQUE

LES CONTOURS D'UNE NOUVELLE CONFIGURATION

Analystes politiques et experts s'accordent à dire que les prochaines législatives se dérouleront dans un contexte nouveau et inaugureront une nouvelle ère de l'exercice politique et démocratique dans notre pays. C'est le cas du professeur Laib Allaoua qui fait remarquer que ce scrutin est le premier rendez-vous électoral organisé sous la nouvelle Constitution, avant d'être suivi par d'autres processus de renouvellement des institutions élues. «Si ces élections se déroulent telles que prévues et que tout le monde assume ses responsabilités, que ce soit l'électeur, l'élu ou l'Autorité nationale indépendante des élections, chacun de son côté, il est certain qu'elles seront un franc succès et contribueront grandement à retisser la confiance perdue entre les gouvernants et les gouvernés», affirme cet enseignant en droit à l'Université d'Alger. Rappelant à ce propos les nouveautés contenues dans le nouveau Code électoral, il souligne que le vote se déroulera selon une liste ouverte, au lieu de la liste fermée qui a encouragé par le passé l'introduction de l'argent sale dans le processus électoral. «Ces élections ont pour but de moraliser l'exercice politique et la vie publique, d'autant plus que l'ANIE a mis en place une nouvelle commission chargée du suivi des Fonds de campagne électorale, ce qui devra normalement contribuer à la moralisation de l'action politique et à écarter l'argent de la pratique politique», explique un spécialiste en droit constitutionnel. Il relève l'importance du scrutin qui constitue un nouveau test dans le processus de restauration de la confiance du peuple en ses élus, surtout que tout le monde est déterminé «à faire respecter la volonté populaire». «Je m'attends à ce que la prochaine Assemblée populaire nationale soit composée de nouveaux visages, pourquoi pas majoritairement des jeunes qui viendront avec de nouvelles idées», exprimant son espoir de voir les élections se dérouler dans le calme et la sérénité pour le bien de notre pays. Le politologue notera par ailleurs que la prorogation du délai de dépôt des dossiers de candidature aux législatives a été bien accueillie par les partis et les candidats indépendants. «Cela leur a donné la possibilité de finaliser leurs listes avant de les déposer au niveau des délégations de l'Autorité nationale indépendante des élections». De son côté, le docteur Bachir Chaib estime que la prorogation du délai de dépôt des dossiers de candidature a permis à certaines listes de collecter le nombre requis de signatures. «Ces élections inaugurent une nouvelle ère politique, mais cela reste tributaire de ses résultats, car si elles produisent les mêmes visages des partis politiques que nous avons l'habitude de voir, rien ne changera. En revanche, si le vote fait émerger une Assemblée pluraliste, alors l'exercice politique en Algérie connaîtra un nouveau départ», soutient l'analyste politique.

Salima Ettouahria

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE

MOBILISÉE POUR LE SUCCÈS DU SCRUTIN

Une véritable transition dans le régime électoral s'est accomplie en prévision des législatives du 12 juin. «Il faut reconnaître qu'une réelle rupture s'opère actuellement. Le précédent régime électoral avait généré des pratiques dénoncées par la scène politique, les acteurs de la société civile et le Hirak qui aspire au changement. Ce régime s'est effondré tel un château de cartes, s'effaçant ainsi du décor et cédant la place à l'émergence de nouvelles normes électorales respectant le principe de la transparence», a fait savoir un responsable de la direction de l'Anie.

«La touche de la transition est bien là et s'affirme avec beaucoup de courage et de rigueur de la part du personnel de l'Anie, mobilisé pour le succès du scrutin», a-t-il poursuivi. Il fera observer que cet objectif ne saurait être réalisé sans affronter les mentalités des adeptes de l'immobilisme et qui doutent encore du fait qu'une véritable révolution en matière d'organisation des élections est en passe de s'accomplir sur le terrain. Une révolution qui s'inscrit dans le cadre du renouveau institutionnel visant à rétablir la confiance entre l'électeur et l'élu, appuie notre interlocuteur. Il rappelle, à ce titre, la vision du président de l'Anie, selon laquelle l'intégrité de l'élection, du point de vue juridique et démocratique, est l'une des conditions élémentaires pour le renforcement du socle de l'État de droit. L'Anie progresse sur cette voie, assure-t-il, en se référant notamment aux premiers résultats que révèle l'examen des dossiers de candidatures, lequel se poursuit jusqu'à dimanche 9 mai. Plusieurs prétendants à la députation, connus pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme ou dont les noms sont cités dans des affaires de corruption et de terrorisme traitées par la justice, ont été exclus de la prochaine compétition électorale. Selon la même source, l'Anie qui se charge exclusivement de l'organisation et de la supervision des législatives dispose de toutes les prérogatives requises pour réussir sa mission de vérification de l'ensemble des listes de candidatures et du contrôle de leur conformité avec la loi électorale. Au nombre de 2400, le nombre de listes réceptionnées à travers le pays et à l'étranger a été qualifié d'important. Cette donne renforce la conviction quant à l'intégrité du vote du 12 juin pour le renouvellement des membres de l'Assemblée nationale. Les dispositions de l'ordonnance du 10 mars dernier relative au régime électoral, plus particulièrement celles stipulant la séparation de l'argent de la politique, la fin du système des quotas, l'égalité des chances pour tous les candidats sont autant de garanties pour l'émergence d'institutions élues reflétant la volonté populaire, ouvertes aux compétences universitaires et à la société civile. Après les présidentielles de décembre 2019 réussies haut la main et le référendum constitutionnel du 1er novembre dernier, l'Anie est déterminée à relever le défi d'une élection honnête et respectant le choix souverain des électeurs.

Afin de lui permettre d'accomplir sa mission dans de meilleures conditions, le président de la République a instruit le gouvernement, notamment lors d'une réunion du Conseil des ministres, de mettre à la disposition de l'Anie tous les moyens matériels et financiers. Les jeunes candidats sont encouragés et ne doivent pas être la proie de l'argent sale.

Karim Aoudia

PLUS DE 90 CANDIDATURES AUX LÉGISLATIVES REJETÉES À BOUMERDÈS

Des entrepreneurs et d'ex-députés sur les listes !

Ce qui a tant été redouté a fini par se produire. Placées sous le signe du renouveau, les prochaines élections législatives font courir des centaines de figures de l'ancien régime. Dans la wilaya de Boumerdès, même les élus dont l'image a été ternie par des affaires de malversation veulent avoir leur place dans le futur Parlement.

Selon nos sources, au moins 90 dossiers de candidature ont été rejetés par l'ANIE, laquelle a validé 33 listes, dont 19 de partis et 14 indépendantes. Cette instance s'est lancée depuis quelques jours dans une véritable opération d'épuration des listes. Parmi les candidatures refusées figurent celles des ex-députés Saïd Zouar du MSP et M'hamed Abaziz de Sawt El Chaâb. Le premier ayant été condamné pour avoir procédé à un branchement illicite au réseau électrique. Tandis que le second (M. Abaziz), connu pour être un entrepreneur, s'est vu notifié comme motif «enquête administrative négative», mais il a été réhabilité avant-hier par la chambre administrative.

Bien que désavoués par le discours officiel, de nombreux hommes d'affaires vont finalement prendre part aux joutes du 12 juin au niveau local. Ce rendez-vous verra également la participation de caciques du système, à l'instar de l'ex-députée FLN Faiza Ath Ahmed. D'autres ex-députés, comme Djemâa Rekkas du MPA et Hassan Bouzad (indépendant), ont, quant à eux, cédé la place à leurs fils sur les listes. Autant de données qui ajoutent une couche de discrédit aux futures élections déjà rejetées par le hirak et les partis de l'opposition. Aussi, 90% des élus de l'APW et de nombreux ex-P/APC suspendus par le wali ou cités dans des affaires de corruption se sont également portés candidats, mais leurs dossiers ont été pour la plupart rejetés par l'ANIE.

Ces rejets à la pelle ont été décidés en application de l'article 200 de la nouvelle loi électorale. Cette disposition, qui définit les conditions de candidature à l'APN, contient huit alinéas dont le septième est jugé *«vague et ouvre la voie à tous les abus»*, selon Me Afif Chaouch Necereddine. Il y est stipulé que le candidat ne doit pas être «connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales». A noter, enfin, que l'ANIE a rejeté définitivement au moins trois listes de candidature, jugées non conformes, dont celles des partis El Nahdha d'El Fadjr El Djadid, composée majoritairement de transfuges du MPA et d'anciens du RND.

R. Kebbabi

El Watan